

من التاريخ إلى السياسة في حكاية منظمة التحرير

الطيف السياسي الفلسطيني لا يمتلك رؤية يمكنه التوافق حولها



وفاق فلسطيني منشود منذ رحيل عرفات

المنظمة نفسها حملت قواتها، وجعلتها قوى أمنية في أراضي الحكم الذاتي المحدود. ثم إن الدول العربية لم تعد مثقلة بهزيمة 1967، فضلا عن ذلك، فإن الطيف السياسي الفلسطيني، بعد حرب أكتوبر 1973 وتحديداً في التاسع من سبتمبر 1976 بعد الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، التي تمخضت عن إعلان ما يسمى "ورقة برنامج النقاط العشر".

فقد عبرت المنظمة في تلك الورقة، ضمناً عن استعدادها للانخراط في عملية تسوية، وإقامة سلطة فلسطينية على أي جزء ينحصر عنه الاحتلال. وكانت "الجبهة الديمقراطية" اليسارية، هي التي تولت صياغة الورقة، ووافق عليها المجلس بدعم من فتح. ولولا تلك المحطة، لما "تاهلت" المنظمة لعضوية جامعة الدول العربية.

فقد عبرت المنظمة في تلك الورقة، ضمناً عن استعدادها للانخراط في عملية تسوية، وإقامة سلطة فلسطينية على أي جزء ينحصر عنه الاحتلال. وكانت "الجبهة الديمقراطية" اليسارية، هي التي تولت صياغة الورقة، ووافق عليها المجلس بدعم من فتح. ولولا تلك المحطة، لما "تاهلت" المنظمة لعضوية جامعة الدول العربية.

بلى إن قبول عضوية فلسطين في جامعة الدول العربية لم يأت إلا مع بدء التحرك العربي للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل، وكان ذلك بعد حرب أكتوبر 1973 وتحديداً في التاسع من سبتمبر 1976 بعد الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، التي تمخضت عن إعلان ما يسمى "ورقة برنامج النقاط العشر".

فقد عبرت المنظمة في تلك الورقة، ضمناً عن استعدادها للانخراط في عملية تسوية، وإقامة سلطة فلسطينية على أي جزء ينحصر عنه الاحتلال. وكانت "الجبهة الديمقراطية" اليسارية، هي التي تولت صياغة الورقة، ووافق عليها المجلس بدعم من فتح. ولولا تلك المحطة، لما "تاهلت" المنظمة لعضوية جامعة الدول العربية.

اليوم، لم تعد هناك بيئة إقليمية حاضنة للمنظمة تتراجع عن مشروع التسوية، حتى وإن لم تكن سبب فشل هذا مشروع. وليس هناك بالطبع جيش عربي، يمكن أن يستوعب جيشاً فلسطينياً برمزيات التحرير، ويكون طبقاً أو مقيداً.

كتائب فلسطينية تحت الحكم المصري، منذ عدوان إسرائيل في 28 فبراير 1954 على غزة، وهو العدوان الذي اضطر عبدالناصر بسببه إلى كسر احتكار السلاح الغربي والتوجه شرقاً.

فقدان الزخم

كانت المنظمة آنذاك مُحضنة عربياً، وكان جيشها، بالويته الثلاثة، يحمل رمزيات فلسطينية، لكن حركته وبرامج تدريبه وأسلحته وخططه العسكرية كانت كلها مرتبطة برئاسات الأركان المصرية والسورية والعراقية. هذا هو الوضع سارياً إلى ما بعد حرب 1967 ونتائجها التي ساعدت على الفكاك، بقيادة ياسر عرفات الذي كرس الاستقلالية الفلسطينية منذ دورة المجلس الوطني الفلسطينية المنعقدة من 1 إلى 4 فبراير 1969 التي انتخب فيها رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة.

إن وضعنا التاريخ جانباً ودخلنا في السياسة، نقول إن هذا الواقع، على ما كان فيه من عناصر ضامنة لوجود المنظمة، ومن بينها المكاتب التمثيلية في الدول العربية، لم يعد قائماً.

كذلك كانت هناك عناصر محسوبة على العديد من الدول العربية من الخليج إلى الجزائر. وتبني المجلس الوطني الفلسطيني في القدس "الميثاق الوطني" الذي ألحح دون التصريح، بتمثيل المنظمة لجميع الفلسطينيين من خلال النص الذي يؤكد على أن كل فلسطيني أينما كان هو عضو طبيعي في منظمة التحرير. وذلك نص لم يزغ الأردن، على اعتبار أن للمملكة أعضاء في المؤسسة التشريعية للمنظمة.

انعدت قصة الإسكندرية في موعدها، وحضرها الشقيري كممثل لمنظمة التحرير وليس لمجموع الشعب الفلسطيني، وكان قد أعلن عن مشروع تجنيد الشبان الفلسطينيين لإقامة جيش التحرير الفلسطيني، وقد سمح بذلك وفق شروط في غزة وسوريا والعراق. ففي غزة، حيث عقدت الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني (20/5/1966) بعد دورة القاهرة الثانية في العام الذي سبقه، ستكون كتاب لواء "عين جالوت" الفلسطينية جاهزة للاستعراض، وأكثر كثافة وقدرة على التعبير عن نفسها من لواء "حطين" في سوريا و"القادية" في العراق، بحكم أن غزة قد نشأت فيها

فلسطين عضواً فيها. ثم إن الرجل، وهو أحمد الشقيري، كان ضليعا في الدبلوماسية، إذ عمل ممثلاً لسوريا ثم للعربية السعودية في الأمم المتحدة.

في ذلك المساء، خرج رجال البروتوكول من حيرتهم بتدبير معقول، وهو جعل أحمد الشقيري في موضع أمامي، على الطاولة، وحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، وفي الوقت نفسه ليس على الطاولة، بمعنى أن يتأخر مقعده متراً إلى اليمين. وما إن نطق رئيس القمة الرئيس جمال عبدالناصر بكلمة افتتاح المؤتمر، حتى بادر الشقيري إلى دفع مقعده متراً إلى الأمام، واتكا على الطاولة، شأنه شأن الملوك والرؤساء والأمراء العرب.

كان لتلك "الحركة" دلالتها الرمزية التي طوت فصولاً فعلى الرغم من الصيغة الفضفاضة للقرار المتعلق بإنشاء مؤسسة تمثيلية فلسطينية، إذ نص على "إبراز الكيان الفلسطيني"، إلا أن الشقيري تصرف على السواء، وبخاصة بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، باعتباره رئيساً لكيان أو نظام سياسي قائم وراسخ، وحدثت عدة وقائع كانت بمثابة مبادرات منه، لم يستأن بشأنها أحداً، ومن أمثلتها أن يتلقى شحنة سلاح من الصين الشعبية، تصل إلى ميناء الإسكندرية، ربما كانت تلقى استحسان عبدالناصر، لكنها ترحجه مع الإتحاد السوفياتي الذي كان في أوج خلافه مع الصين.

غير أن الواجهة العربية العامة نفسها أعطت للشقيري دعماً لكي ينفذ المهمة التي أوكلها له المؤتمر، وهي القيام بجولة في الأقطار التي توجد فيها جاليات فلسطينية لانتقاء شخصيات لها أدوارها التاريخية والراهنة لتتقلد مناصب أعضاء في "المجلس الوطني الفلسطيني" الذي تم تشكيله في دورته التاسيسية في القدس، في الفترة من 28 مايو إلى 2 يونيو 1964 وافتتحه الملك حسين. كان المخطط أن يحضر الشقيري مؤتمر سبتمبر بعدئذ في الإسكندرية، ويقدم تقريره، وهو ذو صفة رسمية، وإن كان ينقصها بعض العناصر، وأنها العضوية في جامعة الدول العربية، والاعتراف بتمثيلها مجموع الشعب الفلسطيني.

بخلاف ذلك، كانت تركيبة المجلس الفلسطيني نفسها تتم عن وجود ممثلين آخرين للشعب الفلسطيني، لأن المملكة الأردنية الهاشمية أخذت حصة مقبولة من مجموع أعضاء المجلس، وكان للحصة عنوان، كما أشير لها في الأدبيات الأولى لمنظمة التحرير باعتبارها كتلة "النواب والأعيان" الأردنيين، وهم من الفلسطينيين.



عدي صادق كاتب سياسي فلسطيني

عطفاً على المقال الذي عرض فيه الزميل ماجد كيالي (العرب 12/6/2020) مقاربة مشروحة لكيفية استعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية، والمصاعب التي يمكن أن تواجه هذه الاستعادة؛ إن هذه المقاربة، وهي ذات وجهة منطقية موضوعية، تبدو غير عملية، ليس بسبب خلل في صيغتها، وإنما لأسباب تتعلق ببنية النظام السياسي الفلسطيني المتشطر وحسب؛ وإنما أيضاً بسبب طبيعة "المنظمة" التي يُرجى استعادة دورها، والأوضاع المستجدة في بيئتها التي كانت حاضنة أيام صعود دورها. نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 وكانت فكرتها الأولى ولادة مؤتمر القمة العربي العادي الأول، الذي التأم في القاهرة مساء يوم 13 يناير 1961.

اليوم، لم تعد هناك بيئة إقليمية حاضنة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتراجع عن مشروع التسوية

وعلى الرغم من أن ذلك المؤتمر كانت له دوافع طارئة أوجبتها خطة إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن بهدف بناء ما تسمى "شبكة المياه القطرية" في إسرائيل، لإحياء صحراء النقب واستغلال مليوني مستوطن؛ إلا أن مقررات المؤتمر أوحى بان لا ما بعده، بمعنى أن القمم ستكون متتالية، لاسيما وأن من بين تلك القرارات نفسها، هو الاتفاق على انعقاد ثامن في سبتمبر من السنة نفسها، وقد انعقد فعلاً في الإسكندرية، وفي الفندق الجديد - آنذاك - الذي حمل اسم فلسطين.

أهداف النشأة

في لحظة افتتاح المؤتمر الأول، في السادسة من مساء يوم 13 يناير، في مقر جامعة الدول العربية، كان هناك رجل احتار رجال البروتوكول في شأنه، فهو ليس رئيس دولة لكي يجلس متكئاً على طاولة الاجتماع، شأنه شأن سائر الزعماء، في الوقت نفسه، هو الشخصية الفلسطينية المعنية بموضوع الاجتماع، وهو الذي يمسك بالمف الفلسطيني في جامعة الدول العربية، التي لم تكن

خطة الضم نقطة تحول فارقة في سياسة أيباك

الديمقراطيين يرون أنها غطاء للقضاء على ما تبقى من عملية السلام التي بدأت منذ 30 عاماً تقريباً. وفي هذا الصدد أحدثت أيباك تحولاً في سياستها بتجنّبها قضية الضم، فهذه المنظمة لا تكون فعالة إذا أغضبت حزبا سياسيا لإرضاء حزب آخر.



إيلي أيبك

رسالة أيباك السياسية في علاقة بالضم مهمة

ويختتم لك تقريره بالقول إن هذا الجدل يثير أيضاً تساؤلاً أكثر عمقا بشأن غرض أيباك وتنفيذ استراتيجيتها على أوسع نطاق. فالولايات المتحدة وإسرائيل يتفقان على معظم القضايا الاستراتيجية. ولكن سوف تكون هناك مواقف لا يتفقان عليها. وفي تلك الظروف من المحتمل استخدام المساعدات العسكرية الأمريكية التي تبلغ 3.8 مليار دولار كنوع من الضغط ما يدفع إلى أن تكون الاستراتيجية الطويلة الأمد والأكثر حكمة بالنسبة إلى إسرائيل ومنظمة أيباك هي توقع تلك الحالات الحتمية من الاختلافات والبدء في خفض تلك المساعدات تدريجياً للاستغناء عنها تماماً.

على أكبر حصة منها وذلك من أجل الضغط للترجع عن الضم. ويقول ليك إن رسالة أيباك هنا مهمة، فبينما لا تتخذ أي موقف بالنسبة إلى عملية الضم، قالت في ورقة من صفحة واحدة توضح فيها سياستها وقد تم إرسالها إلى الكونغرس إن أي سلام دائم "يمكن تحقيقه فقط إذا واصلت الولايات المتحدة المساعدة في ضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل، وهو القدرة على مواجهة وهزيمة أي تهديد عسكري تقليدي كبير مع تكبد الحد الأدنى من الأضرار والخسائر في الأرواح". ويعني هذا أن فرض الشروط أو خفض المساعدات العسكرية لإسرائيل سيقتوض الهدف الأكبر الخاص بكل الدولتين.

ويوضح ليك أن هذا قد يكون حقيقياً، وفي الوقت نفسه، من الحقيقي أيضاً أنه ستكون هناك أوقات يختلف فيها القادة الإسرائيليون والأميريكيون بشأن السياسة. وأحدث مثال على ذلك اتفاق باراك أوباما النووي مع إيران. ومن المؤكد تقريبا أن أي رئيس ديمقراطي سوف يتصادم مع أي حكومة يمين - وسط إسرائيلية بشأن خطة ترامب للسلام. ويرى نتنهاو أن هذه فرصة نادرة لإسرائيل لتحقيق حدود أكثر أمناً للأجيال المستقبلية. ومعظم

يبود أن نتنهاو يعتزم المضي قدماً في عملية الضم دون تنفيذ الأجزاء الأخرى من الخطة والتي تعتبر أكثر قبولاً من جانب الفلسطينيين. وفي ضوء ذلك قررت "أيباك" تجنب هذه القضية. ووفقاً لتقرير نشرته وكالة تليفريك اليهودية مؤخراً، فإن أيباك تقول للنواب الأميركيين على نحو خاص إنه طالما لا يدفعون نحو الحد من المساعدات لإسرائيل، ف"يأمنهم انتقاد خطة الضم دون المخاطرة بفقدان الدعم من أيباك مستقبلاً".

ويضيف ليك أن هذا ليس أمراً مستغرباً، ففي الثمانينات والتسعينات، دعمت أيباك في بعض الحالات خصوصاً أساسيين لنواب كانوا ينتقدون إسرائيل صراحة. ولكن في السنوات الأخيرة تراجعت المنظمة عن هذا الأسلوب. ففي عام 2015 دعمت أيباك بعض الديمقراطيين في الكونغرس الذين صوتوا لصالح الاتفاق النووي الإيراني الذي كانت تعارضه المنظمة.

وفي الأسابيع الأخيرة، ضغطت المزيد من الجماعات الليبرالية على النواب الديمقراطيين ليعارضوا صراحة خطة نتنهاو للضم. وقد فضل بعضهم أيضاً إثارة موضوع المساعدات العسكرية الأمريكية التي تحصل إسرائيل

والمستوطنات اليهودية ستكون جزءاً من إسرائيل في أي اتفاق نهائي. ومع ذلك فإن هذه القضية أحدثت انقساماً بين الجمهوريين والديمقراطيين. وحتى إدارة ترامب فقد حذرت نتنهاو ومساعديه سراً من المضي قدماً في عملية الضم ما لم تكن حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية ملتزمة بتطبيق خطة ترامب للسلام على أوسع نطاق ويكون ذلك واضحاً.

ويرى الصحافي والكاتب الأمريكي الإسرائيلي ليك بحسب ما كتب في بلومبرغ الأسبوع الماضي، أنه



أوباما ومن بعده الرئيس الحالي دونالد ترامب، لم يكن هناك تماماً أي إجماع داخل الجمهوريين أو الديمقراطيين بشأن ما ينطوي عليه الدعم المقدم لإسرائيل، وما إذا كان يتعين تقديمه أساساً. يقول الكاتب الأمريكي إيلي ليك في تقرير له نشرته وكالة بلومبرغ للأخبار إن أحدث مثال على التحدي الجديد بالنسبة إلى "أيباك" يتعلق بخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنهاو لضم أجزاء من الضفة الغربية. ظاهرياً، قد لا يبدو هذا قراراً صعباً بالنسبة إلى السياسيين الأميركيين. فقد قال القادة الإسرائيليون طوال ثلاثة عقود تقريباً إن أي حل للدولتين مع الفلسطينيين سيتعين أن يتيح لإسرائيل الدفاع عن حدودها في وادي الأردن وأخذ المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية في الاعتبار.

وتقول خطة الرئيس رونالد ترامب للسلام التي تم الكشف عنها في يناير الماضي صراحة إن الوادي

القاهرة - أحدثت خطة الضم التي يعتزم تطبيقها رئيس الوزراء الإسرائيلي لضم نحو 30 في المئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة، فسرّاً في المواقف لقطع في علاقة بالاتحاد الأوروبي أو الدول العربية الراضة لذلك، بل أحدثت أيضاً شرخاً بين الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة وأيضاً تحولاً هاماً في السياسات العامة للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك).

بينما يراقب المجتمع الدولي خطوات قادة إسرائيل الناقلة إلى الشروع فعلاً في الضم، وأعطى مسؤولون في "أيباك" الضوء الأخضر لمشرعين في الكونغرس الأميركي، لانتقاد مخطط الضم شريطة عدم المساس بالمساعدات الأمريكية لإسرائيل. خطوة بدت غير معتادة في سياسة المنظمة بشكل خاص واللوبي الداعم لإسرائيل في الولايات المتحدة بشكل عام، لكن البعض يصفها في خاتمة تمسك "أيباك" بكل الدولتين عكس ما يذهب إليه نتنهاو. وواجهت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية مهمة لا تحسد عليها في السنوات الأخيرة. فقد وجدت أيباك لتدعم وتعزز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. لكن خلال فترتي الإدارتين الرئاسيتين الأخيرتين في عهدي باراك